من مقدمات ثورة يناير ٢٠١١

قضية الانتماء.. المشكلة والحل

ورقة عمل قدمها
للمجالس القومية المتخصصة
اللواء / سيد حسب الله
عضو شعبة التراث الحضاري والأثري



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسـم الكتاب : من مقدمات ثورة يناير ٢٠١١
المـــــؤلف : اللواء سيد حسب الله
رسم الغلاف : الصحفي الفنان ياسر بكر
رقـم الإيداع : ١٥٧١٤ لسنة ٢٠١١

الطبعة الأولى ٢٠١١



المقدمة

تُعد قضية الانتماء إلى الوطن من أهم القضايا القومية إذ أنها بمثابة حجر الأساس لبناء المواطن الصالح الذى يعتمد عليه بناء الوطن وتقدمه .

فبناء الشخصية القومية المُعاصرة فى كل الأمم هو أساس تقدُمها.

وقد كانت أوربا تعيش فى ظلام العصور الوسطى الدامس حتى عادت إلى الينابيع الكلاسيكية للإغريق والرومان لتخرج منها بما قدمته للمدنية الحديثة فى العديد من المجالات أبرزها الفن والرياضة والسياسة .

وإذا كانت الأديان جاءت لتُرشد الإنسان وتُقوّمُه وتُحافظ عليه ، وجاءت الحضارات لترتقى بذوق الإنسان.فما الحال ونحن فى مصر لدينا أسس دينية وجذور حضارية .

لقد سبق أن تجلت أثار هذه الركائز فيما تركته من عمارة وفنون وغيرها.

وبالطبع لا تعارض فى التواصل مع الحضارات الأخرى من خلال التأثيرات الإشعاعية البناءة المفيدة للإنسانية والمبنية على ركيزة من جذور قوية من الاحتفاظ بالهوية الوطنية

وقد أكدت توصيات «اليونسكو» – فى مؤتمر السياسات الثقافية الذى عُقد فى المكسيك عام ١٩٨٢ على أهمية الحفاظ على القيم والهوية القومية لشعوب العالم الثالث والوعى بالتراث كضرورة لمواجهة تحديات العصر وإنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الشعوب بإثراء وجدان وفكر الإنسان فى تحقيق مطالبه المادية والمعنوية من خلال هذه الخطط .

ومن هذا كله يجب أن تعمل على اكتمال حرية الإنسان وتعزيز أصالته الواثقة وترسيخ شخصيته القومية لتحقيق مساهمته الانتمائية مع أبناء الأمة للنهوض بها .

وجَلَّ الخطأ و الخطر أن تتجاهل الدولة مشاركة المواطن بتولى المسئولين أموره بصورة الأوصياء وهو مسلك ينتهى إلى شعور الإنسان باللامبالاة وعدم الاكتراث بأمور بلده فلم يُشارك فى الانتخابات بل وزكى فيه الروح العدائية واللامبالاة والتى كانت بعيدة عن سمات الشعب المصرى الطيب الذكى وسلوكه .

وإذا كانت رسالة المجالس القومية المتخصصة بما تضمه من نخبة العلماء والمثقفين ..

وإذا كانت شعبة التراث الحضارى والأثرى وبما تتضمنه من ثقافة وتفكير عميق والذى يُركز على الأصالة والهوية فإن تقديم الرؤية من هذا النبع تستحق كل التقدير خاصة إذا كان مُقدمها شخصٌ فاضلٌ من ذوى الخبرة العميقة والفكرية والحياتية في المجالات المختلفة وهو اللواء / سيد حسب الله ومنها : عمله بالشرطة فى مواقع عديدة وصلت إلى احتكاكه المباشر بالإعلام إذ شغل مدير أمن وزارة الإعلام فى فترة من أشد الفترات فى مصر وهى الفترة من مايو عام ١٩٧١ حتى مايو عام ١٩٨١ وما شهدتها من أحداث وتغيرات اجتماعية أبرزها أحداث يناير ١٩٧٧ بسبب ارتفاع الأسعار والإعداد لحرب ١٩٧٣ والحرب وما ترتب عليها من آثار داخلية وعالمية وبدايات الاتجاه إلى سياسة الخصخصة وبيع قطاع الأعمال العام وسياسة الانفتاح غير المدروسة وما صاحبها من « حيتان » الفساد . كما عمل بعد ذلك منذ عام ١٩٨٣ رئيساً لشركة مصر للصوت والضوء بوزارة الثقافة وهنا يجب أن نُشير إلى أنه كان عضواً بالوفد المصرى لمؤتمر السياسات الذى نظمه اليونسكو ١٩٨٢ بالمكسيك .

وعضواً بوفد مصر لمؤتمر وكالات الأنباء الإفريقية الذى عُقد فى أوغندة ١٩٧٨.

وعضواً فى وفد مصر فى لجنة التكامل الثقافى مع السودان عام ١٩٧٨ .

ورافق السيد وزير الثقافة والإعلام المرحوم / عبد المنعم الصاوى فى إستعادة جثمان الشهيد يوسف السباعى من قبرص والوقوف على خلفيات ودوافع اغتياله.

سافر مع وفد إلى سيرى لانكا ١٩٨٥ لتقديم المساعدات والدراسات الفنية لإقامة مشروع للصوت والضوء بمنطقة سيجريا الأثرية – بناء على اتفاق الحكومتين المصرية والسيرلانكية على ذلك مقابل إقامة متحف للزعيم أحمد عرابى فى المنزل الذى كان يُقيم فيه فى فترة نفيه من مصر .

كما قدم خيرة مصر فى إقامة مشروعات الصوت والضوء لبلغاريا لإقامة مشروع بالموسيقى التعبيرية فى مدينة ترنوفو التى كانت عاصمة لبلغاريا أيام الحكم العثمانى.

أُختيرَ عضوا بمحكمة القيم من الشخصيات العامة لدورة ثلاث سنوات .

وسافر إلى ٢٩ دولة أوربية وأمريكا الشمالية والجنوبية ودول فى أفريقيا وآسيا فى مهام رسمية لخدمة الوطن .

ولا يفوتنا أن نذكر أنه عمل خلال عمله بوزارة الثقافة والإعلام مع وزراء أفاضل يتمتعون بالعلم والثقافة والوطنية والنزاهة وهم :

الدكتور / عبد القادر حاتم – الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد – والمرحوم الأستاذ / يوسف السباعى - والمرحوم الدكتور / جمال العطيفى - والمرحوم الأستاذ / عبد المنعم الصاوى- والمرحوم الدكتور/ محمد حسن الزيات - والمرحوم الدكتور/ مراد غالب - والأستاذ / منصور حسن - والأستاذ المرحوم / عبد الحميد رضوان- المرحوم الدكتور / أحمد هيكل .

وكان محلاً لثقتهم جميعا وتحمُل أعباء الظروف الأمنية والسياسية التى مرت بها البلاد فى الفترة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٨١ .

كما عمل مع محافظين أفاضل يتمتعون بالعلم والثقافة والوطنية خلال عمله رئيسا للمجلس المحلى لمحافظة الجيزة وهم :-

الأستاذ / محمد عمر عبد الآخر – والفريق / يوسف عفيفى – والأستاذ الدكتور / عبد الرحيم شحاتة ....و كان محلاً لثقتهم جميعاً

وحصل على العديد من شهادات التقدير وخطابات الشكر والأوسمة والنياشين ، وفى كل المواقع التى شغلها كان رمزا للعطاء والنزاهة .

كما أنه عمل بمواقع مرتبطة تماماً بالتراث والآثار وقدم فيها إنجازات نؤكد على تميزه فى الوعى الأثرى والوطنى والثقافى حيث شغل رئيساً لشركة الصوت والضوء ، ورغم ضعف الإمكانيات نهض بالمقومات الاقتصادية للشركة ، واستطاع إدخال سبع لغات أجنبية للعروض الناطقة ، وأحدث تجديدا كاملاً وشاملا لكافة الآلات والمعدات على أحدث تقنية عالمية جعلت منها مركزا للإشعاع والإبهار على المستوى العالمى ، ساهم مساهمة كبيرة فى تنشيط حركة السياحة لمصر كما أقام مشروعا الصوت والضوء بمعابد فيلة وأعد الدراسات الهندسية والفنية لمشروع أبو سمبل.

ورغم نهوضه بشركة مصر للصوت والضوء اقتصادياً وفنياً وتحقيقه أرباحاً غير مسبوقة أطاح به اللواء / مصطفى عيد رئيس الشركة القابضة ليأتى بزملائه وأصدقائه .

علماً أنه تقدم لانتخابات مجلس الشعب فى ٢٠٠٥ بدائرة مزغزنة (فئات مستقل) وقام الحزب ومباحث أمن الدولة بالتزوير ضده بإخراج البطاقات التى رشحه فيها الناخبون من الصناديق وأُعدِم أغلبها أو تم تمزيقها لإنجاح رجل الأعمال عادل ناصر وقضت محكمة النقض فى الطعن المقدم منه ببطلان الانتخابات لتزويرها ولم يتخذ مجلس الشعب قراراً لإعادة الانتخابات طبقا لما جرى عليه العُرف الذى كان سائداً (المجلس سيد قراره) .

وتكرر ذلك عام فى عام ٢٠١٠ حيث تقدم للانتخابات وفى هذه المرة كما هو معروف لكل الناس، قامت أمن الدولة بتفريغ صناديق الاقتراع من محتوياتها لتضع بطاقات إنتخاب تم إعدادها مُسبقاً بالاتفاق مع أحمد عز أمين عام الحزب الوطنى آنذاك الذى أعدَ قائمة مُسبقة بالمطلوب إنجاحهم وبالطبع لم يكن اللواء / سيد حسب الله من بينهم .

هكذا كان يتعامل النظام السابق مع الشرفاء والناجحين والوطنيين والمُثقفين والمخلصين لوطنهم .

وأطاح به فساد ماهر الجندى الذى تآمر عليه وزوّر الانتخابات لصالح آخر رغم نجاحه وشعبيته .

وأخيرا بناءاً على طلب شعبة التراث أَعَدَ تقريراً عن أسباب ضعف القيم والانتماء لشعب المصرى ، بأمانة وخبرة وطنية – للمجالس القومية المتخصصة عام ٢٠٠٨ يحدد مواطن الخطر وكيفية علاجها .. ولو كان المسئولون أخذوا به لأدى ذلك إلى تحقيق صالح الوطن والنهوض به .

ورغم مرور كل هذه الفترة إلا أن ما ورد بالتقرير مازال صالحاً حتى اليوم ويتطلب تدارك الخطر حتى نتمكن من التعرف على وجهة أكثر دقة لذاتنا فى قدراتنا الكامنة والخلاّقة .

ونحن نعرض ما ذكره اللواء / سيد حسب الله فى ورقته لعل أولى الأمر يعملوا به من أجل تقدم الوطن وتطويع المواطن لحاضره وصناعة تاريخه ومستقبله .

ويُعد هذا التقرير وما تضمنه من أسباب ضعف الانتماء والقيم بما حدده من أسباب هى من أهم أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

الناشر

تقرير
السيد اللواء/ سيد حسب الله
حول عوامل وأسباب ضعف القيم والانتماء فى مصر

قبل أن أسترسل فى العرض أود الإشارة أن أسباب ضعف القيم والانتماء كلاهما مرتبطاً ، وسنتناول فى هذا التقرير أهم الأسباب التى أدت إلى ضعف القيم والانتماء لدى غالبية المواطنين خاصة الشباب .

كانت مصر قد احتفظت لقرون مضت بقيمها وعاداتها وتمسكها بدياناتها منذ العصر الفرعونى حتى عهد قريب ، وقد أدت أزمة ضعف القيم والانتماء إلى الانصراف عن التمسك بكثير من القيم والأخلاق والسلوكيات التى تقضى بها الأديان ، والتى اكتسبها الشعب المصرى على مدى قرون طويلة مضت .

وأسباب ذلك ترجع إلى ما يلى :

أولاً : انتشار عادات وتقاليد غريبة تشَبّه بها بعض الشباب بتصرفات الغرب ويُزكى ذلكَ إعلام الحكومة بالوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية :

فمثلاً نحن أصبحنا نحتفل بعيد اسمه عيد الحب لأنه من أعياد أمريكا وأوروبا- وانتشرت بين بعض الشباب العلاقات غير الشرعية فى المعاشرة خاصة فى الجامعات منها الزواج العرفى وفيه شبهة البطلان ، وبدعة جديدة الزواج بخلط الدم مثلاً وغير ذلك وانتشر ذلك فى الجامعات ويُبرر الشباب ذلك بانتشار هذه الأساليب فى المعاشرة فى أمريكا وأوروبا – رغم أن فيه استهانة شديدة وكبرى بالأديان التى يعتنقها الشعب المصرى ، ويُبرر الشباب ذلك بعدم إمكانية إقامة علاقة شرعية وتكوين أسـرة لأسباب أهمها البطالة وعدم توفير مسكن وهو ما سوف نتعرض له فيما بعد .

ثانياً : تراجع دور المؤسسة الدينية لخدمة سياسات الحكومة :

وذلك بإبداء آراء ليست مُقنعة ولا تتفق وصحيح الدين والشرع الإسلامى والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها مثلاً تحريم التفجيرات الانتحارية التى يقوم بها الفلسطينيون وغيرهم ، بينما يرى علماء فى الدين الإسلامى آخرون غير المُسيّسين أن ذلك وسيلة من وسائل الجهاد فى سبيل تحرير الأرض والوطن .

ومثلاً رفض المفتى الدكتور/على جمعة عندما سُئل عن إبداء الرأى فى تصدير الغاز لإسرائيل بثمن بخس ويخالف السعر العالمي – أن يحسم الأمر- ولكنه تعلل بأنه لا يملك الأدوات العلمية والعملية ليُبدى رأياً في هذا الموضوع - رغم أن ذلك فى أقل القليل إعانة غير المسلم على المسلم ليقتله ويُشرده وهو مُحرم شرعياً ومنطقياً وبديهياً – وإعانة أى جماعة على قتل آخرين مُحرم فى الأديان السماوية والقوانين الوضعية كلـــها .

ومؤخراً أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكماً بأن هذا القرار مخالف للدستور والقانون حرىٌ بالإلغاء والذى أقام الدعوى سفير سابق الدكتور/ إبراهيم يسرى وآخرين واستشكلت الحكومة فى تنفيذ الحكم .

وشيخ الأزهر الدكتور / محمد سيد طنطاوى صافح السفاح بيريز فى المؤتمر المُسمى « حوار الأديان»- على خلاف الحقيقة- فهو مؤتمر سياسى يهدف إلى التطبيع بأمر أمريكا. ولما هُوجم فى الصحف غير الحكومية والفضائيات العربية – دافع عن نفسه بأنه لا يعرف أن غزة محاصرة وأن أهلها يموتون وأن فلسطين لم تنهدم بمصافحته لبيريز وسبق أن استقبل حاخامات يهود بالأزهر الشريف.

ثالثا : الخصخصة والبطالة :

منذ أوائل ووسط السبعينيات بدأت الحكومة سياسة الخصخصة تحت مُسمى « الإصلاح الاقتصادى» تنفيذاً لتعليمات من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى – لتسود الرأسمالية وحرية السوق العالمى إعمالاً لمبدأ العولمة وليصبح اقتصاد العالم كله فى قبضة أمريكا وسياستها وقد انهارت مؤخراً الرأسمالية فى أمريكا وأوروبا وكل بلاد العالم التى اتبعت سياسات أمريكا الاقتصادية والمالية وارتبطت بالدولار الأمريكى

والرئيس ساركوزى رئيس الإتحاد الأوربى حالياً و صرح بأن الغرب ارتكب خطأ فاحشاً فى تركه الرأسمالية فى يد القطاع الخاص دون رقابة حكومية وذلك يعنى ضرورة عودة النظام الاقتصادى الموجه للالتزام بخطة الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية . كما تراجع الرئيس الأمريكى بوش مؤخراً عن إيمانه بالرأسمالية بينما الأمر كذلك والأزمة الاقتصادية تعتصر العالم كله وتلهب ظهور المواطنين وقيادات الرأسمالية يعترفون بفشل النظام والركود والبطالة يهددان العالم كله .

تُعلن حكومتنا من وقت لآخر أننا متمسكون بنظامنا الاقتصادى وهو آمن حتى الآن .

وقد زادت هجمة الخصخصة فى مصر في السنوات الأخيرة حيث تم بيع شركات ذات طبيعة إستراتيجية . وتحقق أرباحاً طائلةً ويعمل بها أعداد ضخمة من العمال والصُناع المهرة الذين تم تسريحهم تحت مسمى « المعاش المبكر » .

وبيعت هذه الشركات والمصانع بأثمان لا تُعادل ربع القيمة الحقيقية والسوقية لها وإنتشرت السمسرة والعمولات فى عملية الخصخصة .

رغم أن الدستور الذى لا يزال معمولاً به منذ عام ١٩٧١ نص في المادة (٣٠) منه على ما يلى « الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ، ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة الدولة » .

والأمثلة على فساد التصرف فى الشركات والمصانع كثيرة منها على سبيل المثال :

بيع شركة المراجل البخارية التى تُنتج الماء الثقيل ولذلك أهمية إستراتيجية – وقال المشترى وهو أمريكى رداً على سؤال من صحفي بمجلة إيكونوميك الأمريكية ، كيف استطعت شراء هذه الشركة الهامة فى مصر وبثمن بخس ؟؟ رد قائلاً - لم أبذل جهداً كبيراً فقط دفعت بعض الدولارات للمسئولين عن الشركة . وهذه الشركة قائمة على مساحة أربعة عشر فداناً على النيل .

ولا يزال ماثلاً فى الأذهان لدى المصريين جميعاً بيع محلات عمر أفندى بفروعها العديدة واشترتها شركة سعودية وباعتها لحفيد عمر أفندى الصهيونى .

والبيع تم بدون شفافية ولمستثمر وحيد ودون مزايدة وقد تعرضت الصحف المستقلة بالنقد لهذا التصرف واعترض عضو لجنة البيع المهندس/ يحيى حسين وأهم ما كُتب عن هذا الموضوع كان ما نُشر بالأهرام فى المقال الأسبوعي للشاعر فاروق جويدة الذى نعى إلى الشعب المصرى عمر أفندى بأفرعه الثمانية والعشرين .

أما عضو اللجنة المعترض لأسباب موضوعية فقد تم طرده من اللجنة ووقعت عليه غرامات من المحاكم لما نشره فى الصحف وكانت اللجنة الوزارية قد قدرت ثمن بيع عمر أفندى بمليار وثلاثمائة وسبعون مليوناً – وتم البيع فقط بأربعمائة واثنتان وخمسون مليوناً .

وبيعَ الأهرام للمشروبات بثمنٍ بخسٍ لا يُعادل ١٠% من قيمة الشركة والأرض المقامة عليها لو طُرحتْ فى مُزايدة .

والمشترى وهو أمريكى والسمسار مصرى أمريكى مُقيم فى أمريكا يُدعى أحمد الزيات باع أسهم الشركة فى بورصة لندن وكسب من الأسهم ثلاثون ضعفاً للثمن المُقدر بمعرفة البائعين وهو ٢٠٠ مليون دولار دفعها بعد أن حقق ربحاً طائلاً من وراء الصفقة .

بيع فندق سان استيفانو التاريخي لمستثمر وحيد رئيسى بثمنٍ بخسٍ لا يُذكر ولا يُعادل شيئاً من قيمة الفندق والأرض والموقع المقامٍ عليها على شاطىء البحر فى الإسكندرية .

وعلى ذِكر سان إستيفانو المُشترى هو رجل أعمال مصرى وعضو مجلس شورى وعضو لجنة السياسات ومُقرب من السلطة وكبار المسئولين فى الحكومة والحزب .

وفى إطار زواج المال من السلطة وهى أزمة الشعب المصرى الآن اشترى هذا المستثمر فندق النيل بالقاهرة على النيل فى جاردن سيتى بثمنٍ بخسٍ أيضاً – ومنحته الحكومة ثلاثة وثلاثون مليون مترا مربعا بلا مقابل لإقامة المشروع الإسكانى الفاخر مدينتى ، على وعد منه أنه سيمنح الحكومة عدداً من الوحدات السكنية الفاخرة ، مقابل الأرض لكنه لم يفعل (الدستور) .

وكانت وزارة الإسكان قد أعدت مشروعاً لعقد يشترى بمقتضاه مساحة ١٨ ألف فداناً بجوار مدينتى لذات الغرض المعمارى على أن يمنحها عدداً من الوحدات السكنية بعد تنفيذ المشروع .

هذا المستثمر الفذ هو هشام طلعت مصطفى الذى يعيش الآن خلف القضبان ليس لأنه سرق مال الشعب المصرى – لكن لأنه قام بالتحريض والمساعدة على قتل فنانة لبنانية مغمورة كانت تربطه بها علاقة آثمة وهجرته إلى لندن ثم إلى دبى حيث قُتلت بعد أن أنفق عليها ثمانية ملايين جنيهاً من مال الشعب المصرى .

ومن الأمثلة الصارخة أيضاً بيع فندق سونستا بتسعة ملايين والمُشترى منير غبور إدعى أنه ليس لديه سيولة فتقدم للبنك بعقد الشراء ليستدين فمنحه البنك ثلاثون مليوناً من الجنيهات المصرية مساهمة فى ثمن الفندق –والثمن المدفوع لا يُعادل ثمن الملاعق والشوك والأطباق فى الفندق .

ومن الأمثلة الفاضحة فى البيع والخصخصة أيضاً بيع شركة الكروم بسمسرة أحمد الزيات أيضاً وبيعت بثمن بخس لا يُعادل حتى قيمتها الدفترية فى الستينيــات { ونشر هذا الموضوع فى مقال الأستاذ / محسن محمد فى الجمهورية بتاريخ ١ / ٣ / ٢٠٠٣} تناول فيه بالنقد بيع الشركات ومصانع القطاع العام .

وكل ما تقدم أمثلة فقط وليس حصراً لما تم بيعه . ويجمع جميع أساتذة الاقتصاد والمال والمثقفون أن بيع القطاع العام أهدر ثروة الشعب المصرى وشرد العمال ، وأن المليارات التى حصلت من بيعه تُمثل ١٠ % من قيمته السوقية « الأساتذة حسن نافعة وجودة عبد الخالق وعلى السلمى وغيرهم من المثقفين والكُتاب والصحفيين » .

وأول من كتب كتاباً عن الفساد فى بيــع قطاع الأعمــال العام هو الأستاذ / على القماش تحت مُسمى الكتاب الأسود للفساد فى بيع قطاع الأعمال للأجانب والصهاينة وصدر سنة ٢٠٠٠ .

ومعروف ما حدث بالنسبة للعمال فقد اتبعت الحكومة سياسة المعاش المبكر التى أدت إلى تسريح خمسمائة وخمسون ألفاً من العمال المهرة – ليدخنوا الشيشة على المقاهى إن استطاعوا .

ولما كانت البطالة بين الشباب المتعلم وهى « قنبلة موقوتة »(حسب قول الأستاذ هيكل) وصلت إلى ما يُقدر بتسعة ملايين خريج عالى ومتوسط بلا عمل .

ويُقــابل هذا العدد عشرة ملايين بنت عانس تجــاوزن الخامسة والثلاثين

(الأهرام ٢٣ / ١٢ / ٢٠٠٨) وتبع بيع القطاع العام عدم التزام المشتريين للشركات ببقاء العمالة أو تعيين عمالة جديدة من العمال المهرة الفنيين أو الخريجين .وأوقفت الحكومة تعيين الخريجين فى الجهاز الإدارى للدولة اللهم إلا أبناء أهل السلطة والمال .

وانغلقت أبواب الرزق فى وجه الخريجين، ولم يعدْ أمامهم أى سبيل لتحصيل عيشهم أو الإسهام فى خدمة بلدهم – والمشروعات الصغيرة فشل أكثرها ولم تستوعب أعداداً تُذْكر منهم .

ولجأ بعضهم للهروب عبر البحر إلى إيطاليا وأسبانيا وفرنسا بحثاً عن الرزق والعمل وليس طلباً للغنى والعديد منهم غرق فى البحر .

وصحوة الحكومة مؤخراً وتفكيرها فى مشروع تمليك المواطنين أسهماً فى الشركات الفاشلة والخاسرة ، واحتفاظها ببعض الشركات التى تحقق أرباحاً ، مما يقى من الخصخصة منها مثلاً (قناة السويس – شركة مصر للطيران – شركات البترول ... إلخ) .

وأهل الاقتصاد والمال والمثقفين يرون أن هذه الأسهم سياسة فاشلة لإلهاء المواطنين والضحك على الدقون وأن أى مواطن سيأخذ سهماً سيقوم ببيعه ، أو يخسر قيمته فى البورصة ، التى يُسيطر عليها حيتان المال من المصريين والمسئولين والأجانب – والمشترين من المُلاك الجُدد للأسهم سيكونون من رجال الأعمال الذين استولوا على القطاع العام ويستظلون بسلطة الحكومة وهم ٥% من تعداد الشعب المصرى والـ ٩٥% الباقية منهم ٤٠ % تحت خط الفقر يسكنون القبور والمناطق العشوائية . و٥٥% من الشعب المصرى كانوا من الطبقة المتوسطة التى عاشت سنوات طويلة وقروناً مستورة .

ولكنها الآن لا تستطيع تحمُل أعباء الحياة وتواجه المشاكل التى يواجهها من يعيشون تحت خط الفقر وهم فى سبيلهم إلى الانضمام إليهم لصعوبة توفير المسكن وتدبير أمور الحياة واحتياجات الأسر من الإنفاق .

والأساتذة جودة عبد الخالق، وحسن نافع ، والمستشار طارق البشرى ، ويحيى الجمل وغيرهم من المثقفين والكُتاب والصحفيين . يرون صعوبة الحياة على الطبقة المتوسطة ومحدودى الدخل.

وإضافة إلي كل ما تقدم فإن النظام الرأسمالي فشل في إقامة حياة اقتصادية آمنة والبورصة المصرية تخضع للأسواق العالمية التى انهارت البورصة فيها – ونسبة الخسائر تزداد يوماً بعد يوم .

فأى أسهم تلك التى سيحصُل عليها المواطنون لتُأمين حياتهم ومستقبل الأجيال القادمة التى لم تُبقِ الحكومة لهم شيئاً للمستقبل وأكبر هدية قدمتها لهم هى البطالة والغَرق فى البحار والمحيطات ، هربا من جحيم الحياة فى بلادهم التى أغلقت أبواب الرزق أمامهم وبالنسبة للبورصة المصرية فكلنا نعلم أن البسطاء وغير المحترفين

خسروا أموالهم فيها وأن خمسة من المصريين انتحروا والسبب خسائر أموالهم فى البورصة – أحدهم قتل زوجته وابنتيه ثم انتحر .

وبالنسبة لتوزيع الأسهم لنفرض جدلاً أن نصف مليون مواطن وُزعت عليهم أسهم شركة واحدة ، كيف ستنعقد لهذه الشركة جمعية عمومية . ويُساور الناس شكاً فى جدوى هذا النظام وفى القطاع الحكومى الذى سيسند إليه إداراته ، حيث لا يثق الشعب فى الحكومة فى أغلبيته المطحونة – وسبق لروسيا تنفيذ مثل هذا النظام وفشل .

رابعاً : بيع الأراضى والعقارات :

تبع بيع شركات قطاع الأعمال العام حرمان المصريين فى غالبيتهم من الأرض الصحراوية وغيرها والعقارات نتيجة لعدم توفر الأموال لديهم - مما أدى بالحكومة إلى البيع لرجال الأعمال من مصريين وأجانب .

ومن أمثلة ذلك ما اشتراه الوليد بن طلال من عقارات فندق مريديان ، وأقام بجواره على أرضه فندق جراند حياة ، واشترى مائة ألف من الأفدنة فى صحراء توشكى .

والشركة الكويتية اشترت ستة وعشرون ألف فداناً من الأرض الصحراوية فى صحراء العياط واشترت الفدان بمبلغ خمسون جنيهاً على أن تُستصلح هذه الأرض للزراعة ولكنها لم تفعل وبدأت فى استغلالها فى إقامة العقارات .

ولما هاجم الموضوع الأستاذ/ فاروق جويدة فى الأهرام فى ٢٨ مارس٢٠٠٨ وما بعد هذا التاريخ وبعد نشر البورصة الكويتية بيع الشركة الأرض لبناء الفيلات والقصور بالملايين اضطرت الحكومة إلى تعديل سعر الفدان إلى ٢٠٠ جنيه.

فما هو العائد على الشعب المصرى من مثل هذه الصفقات ؟! وما هو العائد الذى حصُل عليه أهالى العياط ؟! لا شىء والصفقات كلها مشبوهة وكلها فساد وإهدار لثروة الشعب المصرى والأجيال القادمة

وبهذه المناسبة فإن دولة عربية واحدة لا توافق على أن يشترى أجنبى سنتيمتر واحد من أرضها أو عقاراتها .

وقد باعت الحكومة لعدد غير قليل بسعر رمزى أرضاً لوزراء سابقين وحاليين ومسئولين – وقُدِرَ كل ما حصل عليه كل منهم بعشرون مليوناً من الجنيهات حسبما نشرت جريدة الوفد .

خامساً : الفساد :

عن الفساد حدث ولا حرج فلا يوجد موقع ولا مؤسسة ولا شركة إلا وقد استوطن فيها الفساد من أكبر مسئول فيها إلى أصغر موظف رشاوى واستغلال نفوذ وإهدار مال عام .

ولا يمر يوم أو أسبوع على الأكثر إلا وتُطالعنا الصحف المُستقلة بأخبار عن اكتشاف قضايا فساد وشمل الفساد بين المسئولين مؤسسات وهيئات لم يكن يخطر ببال أحد أن الفساد سيصل إليها .

وزراء ومحافظين وموظفين مسئولين فى قمة السلطة ، ورؤساء شركات ، ورؤساء هيئات ، قضاة ، ووكلاء نيابة ، وضباط شرطة ، نواب بمجلس الشعب والشورى وأعضاء فى المحليات ومن أمثلة فساد رجال الأعمال من ذوى السلطة قضية شركة هايدلينا لصاحبها هانى سرور الذى ورد الدم الفاسد مستهتراً بأرواح المصريين وهو عضو مجلس الشعب وعضو لجنة السياسات وحُكم عليه بعشر سنوات وشقيقته – لكنه حصل على البراءة فى النقض – وطعن النائب العام على الحكم تحت ضغط الرأى العام .

وعماد الجلدة عضو مجلس الشعب حكم عليه وآخرين بالسجن لتقديمه رشوة فى البترول .

وسبق أن فصل مجلس الشعب من الأعضاء فى الحزب الوطنى هاربون من التجنيد وعدد غير قليل منهم استغلوا مواقعهم لتحقيق أرباحاً طائلة من مال الشعب المصرى ، وعملوا على تنمية ثرواتهم ، وكان من بين أعضاء مجلس الشعب ، نواب القروض وقضيتهم معروفة ولا يزال عدداً منهم هارباً بعد السرقة من البنوك من أموال الشعب المصرى ، وكان فى عضوية مجلس الشعب ، نواب سميحة ونواب الشبكات بدون رصيد ، ونواب بيع تأشيرات الحج – واتهم رجل الأعمال محمـــد أبو العنين

مؤخراً بتقديم رشوة لأحد القضاة فى مجلس الدولة – وهو عضو بارز فى الشورى والسياسات .

وسبق أن حُوكم عبد الله طايل وكان رئيساً لبنك مصر إكستريور وعضواً بمجلس الشعب ورئيساً للجنة الإقتصادية لإهداره مال البنك وتحقيق أرباحاً له ولأولاده .

ويوسف عبد الرحمن ورندا الشامى شريكته اللذين ظلا خمسة عشر عاماً يستوردون مبيدات مسرطنة من شركة فرنسية صاحبها من اليهود لإبادة الشعب المصرى وإصابته بالسرطان والفشل الكلوى ، وقد تمكنا من الهرب خارج البلاد بعد أن أيدت محكمة النقض للمرة الثانية الحكم على الأول بعشر سنوات وعلى الثانية بسبع سنوات .

وقد كان يوسف عبد الرحمن صاحب السطوة والسلطان فى وزارة الزراعة سنوات طويلة ، وبلغ عدد المصابين بالسرطان والفشل الكلوى سبعمائة وخمسون ألفاً من المصريين يموت منهم مائة ألف سنوياً ، وبلغ عدد المصابين من الأطفال بالسرطان ثمانون ألفاً يموت منهم عشرة آلاف سنوياً .

وفساد أعضاء مجلس الشعب والشورى راجع إلى تزوير الانتخابات ، وسوء الاختيار الذى يُفضل رجل الأعمال على غيره من الشخصيات الشريفة والمحترمة والوطنية والمثقفة ، رغم أن رجال الأعمال كلهم أموالهم قروض من البنوك من ودائع الشعب المصرى ، والحكومة تُسهل لهم الاقتراض وتمنحهم الأرض بلا مقابل .

ويكفى أن نُشير هنا إلى ممدوح إسماعيل الذى أغرق فى عبارته السلام ألفاً واثنان وثلاثون مصرياً كانوا عائدين من السعودية وقدمهم وجبة لأسماك القرش فى البحر الأحمر ، وحكم ببراءته من التهمة مما أغضب الشعب المصرى كله .

وثار الرأى العام – فطعن النائب العام على الحكم وهو هارب وأسرته إلى لندن – ونشرت الصحف وأشار بعض أعضاء مجلس الشعب انه صديق مسئول كبير ، ونفى المسئول وهو زكريا عزمى أن يكون قد ساعده – وكان ذلك على لسانه فى مجلس الشعب وأعلن صداقته معه فقط كل الصحف وصحيفة الأسبوع نشرت ذلك تفصيلاً .

وهروب عدد غير قليل من رجال الأعمال إلى الخارج بعد استيلائهم على ٣٠٠ مليار دولار من البنوك وأعلن رئيس وزراء سابق الدكتور / عاطف عبيد أنه رغم ذلك فلا يزال الاقتصاد المصرى والائتمان فى البنوك فى الحدود الآمنة . وعُدلت القوانين لتسمح لهم بالعودة وتسوية ديونهم باعتبار أنهم مستثمرين متعثرين – والحقيقة أنهم لصوص المال العام ولم يعُد منهم أحداً .

سادسا : سوء حالة المدارس الحكومية:

رغم ما نصت عليه المادة ١٨ من الدستور من أن التعليم حق تكفُلُهُ الدولة .. إلخ إلا أن المدارس الحكومية فى مختلف مراحل التعليم من الإبتدائى إلى الثانوى – ضعف مستوى المدرسين وامتحانهم الذى أُجرى مؤخراً يُؤكد ذلك كما ضعفت الإمكانيات من حيث الأدوات والمكاتب والمعامل وانخفاض أجور المدرسين مما أدى إلى انتشار الدروس الخصوصية التى أصبحت قاعدة أساسية للتعليم فى مصر

مما أرهق المواطنين ، وألهب ظهورهم على مختلف مستوياتهم الاجتماعية اللهم إلا رجال الأعمال الذين يرسلون أولادهم للمدارس الخاصة الأجنبية والمصرية والمدارس ذات النظام الأجنبى تحصل على ٢٤ ألف دولار سنويا للطفل فى الحضانة .

وانتشرت هذه المدارس بمدن مصر كمشروعات استثمارية ، لكنها مشروعات استغلالية ، لارتفاع التكلفة التى لا تستطيع الطبقة المتوسطة تحملها .

وسوء حال المدارس الحكومية من حيث الإمكانيات والمعامل وتوفير المدرسين المتخصصين – فإنها تعانى نقصاً شديداً فى التخصصات ، رغم ضخامة عدد العاطلين من خريجى الجامعات فى هذه التخصصات .

وكذلك إفساد بعض مناهج التعليم وحذف بعض الحقائق التاريخية بتعليمات أمريكية مُراعاةً لشعور إسرائيل ، وإلغاء تدريس بعض من القرآن لذات الغرض .

ولنا عودة للحديث عن المدارس الأجنبية فى إضعاف الانتماء .

سابعاً : سوء حالة الرغيف والمواد التموينية وعدم الرقابة على الأغذية:

سوء حالة الرغيف الغذاء الأساسى للشعب المصرى وانتشار رغيف الرصيف الذى يتراوح ثمنه بين خمسة وعشرون قرشاً وخمسون قرشاً ويتزاحم المواطنون فى كل المحافظات على توزيع رغيف الخبز الحكومى المُدعّم وانتظامهم فى طوابير منذ الصباح الباكر للحصول على رغيف الخبز ووقوع ضحايا من التزاحم ومصابين من التشاجر .

كما أنه يتم بمعرفة رجال الأعمال وحماية الحكومة استيراد القمح الفاسد وغذاء الماشية من الخارج لصناعة الرغيف للشعب المصرى. ورجال الأعمال لا يهمهم إلا تحقيق الأرباح الباهظة على حساب صحة الشعب المصرى .

وسوء حالة المواد التموينية المضافة على البطاقة الأرز والمكرونة والفول ، وأوقفت الحكومة منذ ما يزيد عن عشر سنوات الحق فى استخراج بطاقات تموينية للأسُر الجديدة .

وعدم رقابة وزارة التموين الرقابة الفعالة وكذلك وزارة الصحة على الأغذية المعروضة فى المحال العامة والتى يشتريها المواطنون من الأسواق وانتشار الغش فيها (خاصة المواد المُصنعة تحت السلم) كما تُسمى يضر بصحة المواطنين زيادة فى الهم.

وقيام بعض الجزارين الجشعين ببيع لحوم الحمير النافقة والكلاب وإدخال لحومها فى اللحوم المُصنعة بعد إضافة التوابل إليها .

وفى بداية هذا العام ضُبطت مصادفة بمعرفة الأهالى قضايا من هذا النوع فى القاهرة والجيزة.

والشعب المصرى كما يقول أهل « البلد مش ناقص أمراض تلوث هواء وماء وغذاء» .

ثامناً : ارتفاع الأسعار واستيلاء الحكومة على أموال التأمينات:

ارتفاع أسعار الكهرباء والتليفون والمواصلات وسوء حالة قطارات الدرجة الثالثة وهى التى يستعملها غالبية الشعب ، مما يُنذر بكارثة كتلك التى راح ضحيتها مئات فى قطار الصعيد الذى احترق وعلل رئيس الحكومة آنذاك الدكتور / عاطف عبيد هذا الحادث بأن بعض المواطنين البسطاء أوقدوا موقد كيروسين ، فأشعلوا الحريق فى القطار .

والمواصلات داخل المدن من أسوأ ما يُعانى منها الناس يومياً في التوجُه لأعمالهم والعودة منها وقضاء مصالحهم الخاصة لعدم كفاية أتوبيسات النقل العام واستغلال أصحاب وسائقى الميكروباصات هذه الفرصة واستغلال الناس وسوء معاملتهم وجميعهم من البلطجية ولا يلتزمون بالأسعار التى تُحددها المحافظات ، ولا يلتزمون بآداب المرور ولا بقوانينه لا هم ولا سيارات النقل الجماعى ويُعانى الشعب من حركة المواصلات اليومية التى تُعطلهم وتُحصّل أجورٍ مرتفعةٍ منهم .

وشرطة المرور لا تأثير لها عليهم إن وُجدت ، إضافةً إلى ذلك سوء حركة المرور فى مدينة القاهرة والجيزة خاصةً وكل المدن عامةً في القاهرة والجيزة (٤) ملايين سيارة فى الشوارع يومياً ويؤدى ذلك إلى تأخير الأعمال والإنجاز والإنتاج مما يُصيب الدولة بخسائر فادحة ويُضيع وقت المواطنين «وصدق منْ قال الوقت من ذهب » وقانون المرور الجديد قانون للجباية .

استولت الحكومة على أموال التأمينات وهى حقوق أرباب المعاشات وأموالهم وترفض تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الذى يقضى بعدم دستورية تحديد العلاوة السنوية لأرباب المعاشات بحد أقصى ٦٠ جنيهاً وهم أحوج ما يكون إلى هذه الفروق بعد أن أفنوا حياتهم فى خدمة الدولة .

ولم تُنفذ جزئياً استرداد العمال لفروق الأجر المُتغير رغم صدور العديد من الأحكام لصالحهم إلا بعد تظاهر العمال وأضربوا عدة مرات واعتصموا أمام هيئة التأمينات الاجتماعية .

ونشرت صحف مستقلة (المصرى اليوم والدستور) أن وزارة المالية غامرت بأموال التأمينات فى البورصات الأمريكية لشراء أسهم – وأن هذه الأسهم خسرت ٣٥% من قيمتها الأساسية رغم أنها أموال أرباب المعاشات . ولم يعِر يوسف بطرس غالى الوزير هذا الأمر أى اهتمام رغم أنه من فكره وعمله ولم يلفت الرئيس أو رئيس الوزراء حتى نظره إلى هذا الخراب .

ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن والأسماك والسكر والزيت والسمن والدقيق والخبز ورغيف الخبز الفينو يتراوح ثمنه بين خمسة وعشرون قرشاً وأربعون وخمسون قرشاً وحجم الرغيف متواضعاً وارتفاع أسعار الخضر والفاكهة واستغلال التجار للمواطنين فى تحقيق أرباحاً خيالية – وغياب أية رقابة حكومية – رغم انخفاض دخل المواطنين مما يُضيف إلى صعوبات الحياة وتدبير شئونها إلا رجال الأعمال

تاسعاً : انتشار المدارس والجامعات الأجنبية :

أُبادر أولاً وأقول لسنا ضد تَعَلُمْ علوم الغرب الحديثة ولا لغات العالم – لكن القضية الأساسية ، أن المدارس الأجنبية فى مصر لا تهتم بالتربية القومية ، ولا بالتاريخ المصرى والإسلامي والقبطى ولا باللغة العربية ولا بالدين ، الأمر الذى أدى إلى وجود طبقة من الشباب ينتمون إلى جنسية المدرسة الأجنبية التى يتعلمون فيها وللأسف فإن وزارة التعليم لا دور لها فى الإشراف على المدارس الأجنبية . والكتب تَردْ من الخارج ، والمناهج تُوضع فى الخارج والامتحانات تَردْ من الخارج وتلاميذ هذه المدارس غالبيتهم من أبناء رجال الأعمال الذين يلتحقون بالجامعات الأجنبية فى مصر أيضاً وحال تخرجهم يفوزون هم دون غيرهم فى الأغلب بالوظائف فى الحكومة ، والمؤسسات والبنوك الأجنبية فى مصر . وأشهرهم على الإطلاق خريجى الجامعة الأمريكية لقدمها فى مصر .

عاشراً : قمع الشرطة للمواطنين وتدخلها فى الحياة السياسية والجامعية:

وزارة الداخلية تعادى ثلث مصر ، ظاهرة الضباط القتله فى أقل من أسبوع (٤) جرائم يرتكبها ضباط شرطة من أسوان إلى الدقى .

ما تقدم هو عنوان مقال صحيفة الدستور بتاريخ ٢٦ نوفمبر٢٠٠٨ فى الصفحة الأولى وأرجو من الله أن يمر يوماً واحداً دون أن تُطالعنا الصحف غير الصحف الحكومية طبعاً التى تتعمد التخفيف من الصدمات والأحداث – باعتداءات وتجاوزات لضباط الشرطة وجنودها وأمنائها .

ويعتقـــد المواطنـون فـي أغلبـــهم أن مـن يـدخل قسم أو مركـز الشـرطة فهـو ذاهـب إلـى الجحـيم مـن الإهانـات والاعتـداءات وأن الخارج منه مولود والداخـــل إليه مفقود ومظاهرات اليونـان قامت ولم تقعد لقتل الشرطة صبى١٥ سنة فى أثينا .

ومـا ذلـك إلا ظـاهرة عامـة وليسـت أخطـاءاً فرديـة كمـا يبـررون أحياناً وفى تقدير الناس أن قانون الطوارئ أعطـى الشرطة سلطات وتجـاوزات لـم تكـن لهـا مـن قبـل فـى القـبض والاعتقـال والتفتـيش الشخصى وانتهاك حُرمة المساكن .

أكثر من ٢٠ ألف مُعتقل من المصريين والمعتقلات والسجون ، أكثـرهم تنفيـذاً لقـانون الطـوارئ دون محاكمـة عادلـة ، ويتظلمـون للمحاكم التى تُصدر أحكاماً بـالإفراج عنهم ويتم الإفراج عنهم علـى الـورق ويُعـاد اعتقـالهم والـذين قضـوا مـدة العقوبـة القانونيـة لا تفُـرج عنهم الشرطة – وتُبرر ذلك بدواعى أمنية سياسية وجنائيـة والأغلـب سياسية

وقانون الطوارئ يُنفذ في مصـر منـذ عـام ١٩٨١ حتـى اليوم ولا تستجيب الحكومة لمطالب الشعب بإلغائه ، وتُهدد الشرطة الآن حرية المواطن وحُرمة مسكنه مخالفة بذلك .

المادة ٥٧ من الدستور التى جرى نصها على ما يلى :

« كـل اعتـداء علـى الحريـة الشخصـية أو حرمـة الحيـاة الخاصـة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفُلها الدستور والقانون جريمـة لا تسقط الدعوى الجنائيـة ولا المدنيـة الناشـئة عنهـا بالتقادم وتكفُل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع الاعتداء عليه ».

والمـادة ٤١ مـن الدسـتور الحريـة الشخصـية حـق طبيعـى وهـى مصونة لا تمس ، فيما عدا حالة التلبُس لا يجوز القبض علـى أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بـأى قيد أو منعـه من التنقل إلا لأمـر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمـر من القاضى المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون .

والمادة ٤٢ من الدستور نصت على ما يلى :

«كل مواطن يقبض عليـه أو يحبس أو تُقيد حريتـه يجـب معاملتـه بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز إيذاؤه معنوياً ، ولا يجـوز حبسه أو حجزه فى غير الأماكن الخاضـعة للقوانين الصـادرة بتنظيم السجون ».

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شىء مما تقدم أو التهديد بشىء منه يُهدر ولا يُعوَّل عليه .

كذلك استباحت الشرطة حُرمة الجامعات من خلال الحرس الجامعي والأمن المركزى الذى تتمركز مصفحاته أمام مبانى كل جامعة ليل نهار .

وتتدخل الشرطة في كل الأمور الجامعية فى اختيار الأساتذة وترقياتهم ، وفصل الطلاب وتأديبهم وإدارة انتخابات الاتحادات الطلابية ، وإنجاح قوائم الحرس الجامعى دون غيرها بعد موافقة أمن الدولة عليها .

وقد تشكلت لجنة من أساتذة الجامعة بالقاهرة وغيرها تُطالب بإلغاء الحرس الجامعي وأقام بعض أساتذة دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى بإلغاء الحرس الجامعى ، وأصدرت المحكمة حُكماً جريئاً بمخالفة وجود الحرس الجامعى للدستور والقانون ولائحة الجامعة وأن وجوده حرىٌ بالإلغاء ولكن كما هو متوقع إستشكلت الحكومة وعارضت فى الحكم ولن تُنفذه بالطبع طبقاً لمُقتضى الحال.

ورغم فشل الشرطة فى حفظ الأمن الجنائى من جرائم الأموال والأشخاص واهتمامها فقط بالأمن السياسى فهى تختار أعضاء الحزب الوطنى وتوافق على من يترشح منهم لمجلس الشعب والشورى أو المحليات وتعمل على إثارة الفتن بين أعضاء وقيادات الأحزاب المُعارضة (الوفد ، حزب الغد ، حزب العمل) والأخير تم تجميده بقرار لجنة الأحزاب التى يرأسها صفوت الشريف ولم تُنفذ الحكومة عدة أحكام صدرت بعودة الحزب لممارسة نشاطه وكذلك جريدته المسماة بالشعب والتى كانت تحارب الفساد وذلك بناءاً على طلب يوسف والى الذى كانت جريدة الشعب أول من نشر فضائح استيراد المبيدات المسرطنة بمعرفة الوزارة وموافقة يوسف والى ، ورغم صدور العديد من أحكام بعودة حزب العمل لممارسة نشاطه السياسى ولكنها لا تُنفذ وكذلك جريدته « الشعب » التى كانت تُحارب الفساد.

حادى عشر : أزمة الإســكان :

ارتفاع أسعار الوحدات السكنية لدى القطاع الخاص والعام معاً ، ويُبرر ذلك بارتفاع أسعار الحديد والأسمنت والحديد يحتكره ويُسيطر عليه وعلى أسعاره المرتفعة أمين التنظيم فى الحزب الوطنى واستطاع أن يسقط من مشروع الحكومة فى قانون تجريم الاحتكار المادة الخاصة بذلك بسلطاته على أعضاء مجلس الشعب من الحزب الوطنى أحمد عز .

وبلغت أرباحه من الحديد ٤٨ مليار جنيه مصرى وعمره ٤٨ سنة ، وأثار ذلك النائب مصطفى بكرى فى مجلس الشعب وفى جريدة الدستور .

وكذلك توحش أصحاب مصانع الأسمنت وتجاره ومنهم رجل أعمال هو حسن راتب له صلة - قوية بالسلطة الحاكمة وشركته تُسمى أسمنت سيناء ولا يُراجعه أحد من الحكومة في قيادته أسعار الأسمنت . وارتفاع سعر الوحدات السكنية التي تُقيمها الحكومة إضافة إلى ارتفاع أسعار وحدات القطاع الخاص المستغل بالمخالفة

لنص المادة ٣٢ من الدستور التي جرى نصها بما يلى :« الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، ويُنظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي ، وفي إطار خطة التنمية ، دون انحراف ، أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في استخدامها مع الخير العام للشعب ».

وبمناسبة إرتفاع أسعار الوحدات السكنية التي تُنشئها الحكومة أسجل هنا رأياً للسيد المهندس حسب الله الكفراوي وزير الإسكان الأسبق نشر بصحيفة الدستور في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٨ وجاء في رأيه « أن الأرض يجب أن تُباع بتكلفة المرافق ومن الممنوع الاتجار فيها خاصة بالنسبة لمحدودي الدخل ، ويجب أن تكتفي الحكومة بالتكلفة مضافاً إليها ٢٥% من أرباح مواد البناء».

ووزارة الإسكان وزارة خدمات مثل الصحة والتأمينات والتعليم والوزير خادماً فيها وليس مكلفا بالجباية .

والسكن حق لكل مواطن ومن لم يجد مسكناً فلا يجب عليه الانتماء – وأن أسعار الوحدات المتواضعة تعدى المليون جنيه بينما كانت تُباع بسعر ١٤ ألف جنيها مُقسطة على ٢٧ سنة وأن ٤٠% من الأرض والعقارات بيعت لأجانب ... إلخ ما جاء بالمقال .

من ذلك يتضح كما هو معلوم صعوبة حصول الخريج الذى لم يجد عملاً أو حتى الذى يجد عملاً على مسكن ليتزوج ويُقيم أسرة من أين يأتي بمليون جنيه !!!– رغم المساحات الصغيرة للوحدات السكنية الحكومية تحت أسماء وشعارات رنانة وتصل مساحتها إلى ٦٥ م٢ .

ثـانى عشـر : فوضـى الحيـاة السياسـية والاقتصـادية وتزويـر الانتخابات:

إنهيار صناعة النسيج :

رغم أنها صناعة قديمة وناجحة منذ أكثر من مائة عام – رحم الله الإقتصادى المصرى العظيم طلعت حرب- الذى أنشأ بنك مصر فى مواجهة البنوك الأجنبية التى كانت تسيطر على الاقتصاد المصرى وأنشأ شركة المحلة الكبرى وإستديو مصر وقد عادت سيطرة الأجانب على البنوك المصرية تطل برأسها فى سياسة بيع البنوك .

ورئيس الوزراء المصرى في الثلاثينات إسماعيل صدقى وجد أن ٦٠% من الأرض الزراعية فى مصر اشتراها اليونانيون والأرمن من مُلاكها مقابل السماد وتقاوى بذرة القطن وعجز المُلاك عن السداد لارتفاع فوائد الدين – فأنشأ البنك العقارى المصرى ليشترى الأطيان الزراعية ثروة مصر من الأجانب وبيعها إلى مُلاكها الأصليين من خلال مصلحة الثروة العقارية بالأقساط على ٣٠ سنة .

فشل مشروع توشكى رغم أنه كلف الشعب المصرى من أمواله المليارات وكذلك مشروع أبو طرطور ومشروع شرق التفريعة ومنخفض القطارة وغيرها من المشروعات وتفاوت الأجور بين العاملين بالحكومة أى عضو في مجلس إدارة أى شركة من شركات قطاع الأعمال العام يتقاضى مليون ونصف سنوياً ومثله أى عضو في أى شركة مشتركة وتمييز القضاة والإعلاميين والقوات المسلحة والشرطة عن غيرهم فى المرتبات والحوافز ....إلخ .

ارتفاع الدين الداخلى والخارجى وإنخفاض نسبة التنمية فى الناتج القومى من ٧,٢% إلى ٤,٤% وميزان المدفوعات لصالح الدول الأجنبية وفشل الحكومة في إدارة الموارد لإنتشار الفساد وتهميش دور الأحزاب السياسية ليظل الحزب الوطنى هو الأقوى رغم الفشل فى السياسة الداخلية والخارجية وحل مشاكل الجماهير.

وفى السياسة الخارجية أهملنا السودان وهو الامتداد الطبيعى لأمننا القومى ومياه نهر النيل فتوغلت إسرائيل فى الجنوب لتعمل على فصله وأصبح ماء نهر النيل مهدداً وزيارة أخيرة للرئيس حسنى مبارك للسودان والجنوب جاءت متأخرة ـ ولم تحقق أهداف وحدة السودان أو الحفاظ على حصة مصر فى مياه النيل بعد أن قدمت إسرائيل الأموال والخيرات والمعدات العسكرية والأسلحة للجنوب وبتشجيع من أمريكا للعمل على فصله .

إتباع الحزب الوطنى والحكومة للسياسة الأمريكية والتطبيع مع إسرائيل رغم أن ذلك مرفوض شعبياً كما يراه الناس فى مصر والشعوب فى العالم من ظلم إسرائيل واستيلائها على أرض الفلسطينيين وقتلهم وتجويعهم يومياً ، وتُحاصر مليون ونصف فلسطينى فى غزة بلا ماء ولا كهرباء ولا غذاء ولا دواء وهذه الأيام تعيش المجزرة التى قامت بها إسرائيل ضد مواطنى غزة اليوم ٢٧ / ١٢/ ٢٠٠٨ وتُغلق الحكومة المصرية معبر رفح وتمنع دخول المساعدات التى تقوم بها منظمات المجتمع المدنى –

وإسرائيل تقتل الجنود المصريين على الحدود ولا تحرك الحكومة ساكناً ولا عقاب ولا عتاب وتستقبل قادة إسرائيل بكل ترحاب وحفاوة فى شرم الشيخ.

وتُنفذ الحكومة سياسة غير متوازنة مع الفلسطينيين حيث تُؤيد فتح وتُعادى حماس وضد إيران وضد سوريا وضد حزب الله .

وساعدت الحكومة المصرية وحكومات الخليج أمريكا على غزو العراق (أربعة ملايين مهاجر) ومليون ونصف قتلهم الأمريكيون وحلفائهم منهم العلماء والأساتذة .

وفي السياسة الداخلية فإنه رغم أن الدستور في المادة ٤٨ نص على أن الرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى محظور .

كما تنص المادة ٤٦ من الدستور :

على أن حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون والنقد الذاتى والنقد البنّاء ضمانا لسلامة الوطن .

ورغم الوعود بإلغاء الحبس بالنسبة للصحفيين فى إبداء الرأى فإنه لا تزال العقوبة تُهدد حرية الصحافة لكشفها المستمر لجرائم الفساد .

لا يتمتع القضاء بالاستقلال الذى كفّله الدستور رغم ما نص عليه فى المادة ٦٥ « تخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات » .

عدد قليل من القضاة يؤمن ويتمسك بحقه فى الاستقلال والغالبية يخضعون لتعليمات الحكومة والإغراء بالمال والمناصب وتستغلهم الحكومة فى تزوير الانتخابات فى المحليات وعضوية مجلس الشعب والشورى وأمين التنظيم في الحزب الوطنى « أحمد عز » يُعلن أنه لن يسمح فى الانتخابات القادمة بفوز مُعارض وأن الأعضاء الحاليون من الحزب الوطنى هم القادمون – ويُردد ذلك فى مجلس الشعب .

وعدم حرية تشكيل الأحزاب رغم ما نص عليه الدستور فى المادة ٥ قوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها في الدستور ويُنظم القانون الأحزاب السياسية ورغم ذلك فإن الحكومة أنشأت لجنة تُسمى لجنة الأحزاب لا مثيل لها إلا فى بلادنا التى تُعيق قيام أى حزب قوى .

ثالث عشر : عدم وجود خطة للحكومة للتنمية البشرية :

تُعلن الحكومة كثيراً على لسان المسئولين فيها أن التنمية تلتهمها زيادة السكان – بينما البشر فى كل بلاد العالم ثروة بشرية هى عماد الإنتاج والتقدم والازدهار – استغلتها الصين وأصبحت ثانى قوة اقتصادية في العالم وهي الدولة القادمة اقتصاديا وقد يكون سياسياً أيضاً – وأهل الصين مليار ونصف المليار نسمة بينما أهل مصر ٨٠ مليون نسمة – والثروة البشرية استغلتها الهند فى الاستثمار وأصبحت دولة قوية تملك القنابل الذرية والصناعات الثقيلة رغم عدد السكان الهائل وتعدُد اللغات واللهجات والديانات ، ويتمتع أهلها بالحرية والديمقراطية ويحسب العالم لهم ألف حساب وإذا ابتعدنا قليلاً عن الهند والصين لنضرب مثلاً بماليزيا وهى كانت دولة من دول العالم الثالث لكنها بالحرية ولديمقراطية وخطط التنمية البشرية والاقتصادية خلال ١٨ عاماً من حكم مهاتير محمد وهو مثلٌ يُحتذى به في العالم الثالث ،أصبحت دولة قوية إقتصاديا وسياسياً وكانت الدولة الوحيدة فى جنوب شرق آسيا التى أُطلق عليها فى فترة دول النمور كانت الوحيدة التي لم تُنفذ تعليمات صندوق النقد الدولي ولا تعليمات البنك المركزى الدولي وعملت على تنمية اقتصادها بقوتها البشرية وأصبحت دولة قوية اقتصاديا وسياسياً ولم يُصبها ما أصاب باقى دول جنوب شرق آسيا من ركود وانهيار إقتصادى .

رابع عشر : الصحة :

فشلت الحكومة فى القضاء على أنفلونزا الطيور التى استوطنت البلاد وأصبحت تُهدد حياة ربات المنازل والأطفال خاصة فى الريف والأحياء الشعبية .

ويُعاني المرضى من حالة المستشفيات الحكومية لنقص الدواء خاصة للأمراض الخطيرة مثل السرطان والفشل الكلوى والسكر والضغط وأمراض القلب والكبد - وارتفاع أسعار العلاج بالمستشفيات الخاصة لدرجة يعجز عن الوفاء بثمن الدواء فيها العديد من الطبقة المتوسطة . الفقراء لاملاذ لهم إلا مستشفيات الحكومة والتزام الدولة بالعلاج لا يؤدى على الوجه المطلوب والصحيح .

وارتفاع أسعار الأدوية للأمراض الخطيرة استجابة لطلب شركات القطاع الخاص لإنتاج الأدوية والشركات الأجنبية بمصر والخارج والتى تبيع أدويتها بأسعار باهظةٍ وتستجيب وزارة الصحة لطلب شركات الأدوية رفع الأسعار علىً حساب صحة المواطنين .وتهافُت المستثمرين العرب على شراء شركات الأدوية الحكومية والقصر العينى ملاذ الفقراء (الدستور ٤ ديسمبر ٢٠٠٨).

خامس عشر : ضعف الدور السياسى لمصر فى العالم العربى بعد إتفاقية كامب ديفيد:

ولم تعد مصر هى القائد للعالم العربي ولم تعد كلمتها مسموعة والإتفاق قلل من هيبتها وهيبة المواطنين المصريين فى العالم العربى- وتراجع دور مصر وتَقَدمها غيرها مثل السعودية والإمارات وحتى قطر ، مما أثر بالسلب على المصالح المصرية فى العالم العربى خاصة فى مجال العمالة والإستثمار وكذلك الحال فى قارة أفريقيا دول حوض النيل شريان الحياة فى مصر المهدد بمشروعات إقامة السدود بمعرفة أثيوبيا وغيرها وتغلغل إسرائيل فى أفريقيا لغياب الدور المصرى فى التنمية والإستثمار .

وزيارة مؤخراً للرئيس حسنى مبارك والمُرافقين له جاءت مُتأخرة ولم تُحقق أية نتائج إيجابية (٢٠٠٨) وإهمال لأفريقيا ودول حوض النيل يُهدد حصة مصر فى نهر النيل

سادس عشر : ضعف ميزانيات البحث العلمى والثقافة التى لا تهتم الدولة كثيراً بها ونموها فى بلاد عربية أخرى وتقدمها :

سابع عشر : اضطرابات وإعتصامات فئات متعددة من الشعب للمطالبة بحقوقهم والاعتراض على قرارات ليست فى صالحهم .

العمـال : وفى مقدمتهم عمال النسيج خاصة عمال المحلة الكبرى

الأطباء : للمطالبة بكادر خاص بهم ورفع مرتباتهم .

الصيادلة : للمطالبة بكادر خاص والإعتراض على قرارات لمصلحة الضرائب .

الصحفيـــون : للمطالبة بإلغاء عقوبة الحبس وإطلاق حرية الصحافة وإصدار الصحف.

المهندسون : للمطالبة بإلغاء قرار الحراسة على النقابة منذ أكثر من عشر سنوات بالمخالفة للقانون والدستور وعدم إتاحة الفرص لهم لعقد جمعيتهم العمومية .

الأقبـاط: إعطاء الأقباط حقوقهم للقضاء على الفتن الطائفية وضمان وحدة الأمة .

موظفو الضرائب العقارية : للمطالبة بضمهم إلى وزارة المالية بدلاً من تبعيتهم للمحليات ولتتحسن دخولهم .

طلبة الجامعات : للاعتراض على تزوير انتخابات الاتحادات الطلابية – وكذلك لتضامنهم مع الفلسطينيين المحاصرين فى غزة والمطالبة بفتح معبر رفح .

خريجى كليات الأزهر : للمطالبة بتعيينهم فى الوظائف المناسبة لتخصصاتهم .

ثامن عشر : بعد كل ما تقدم وهو بعض من كل من أسباب ضعف الانتماء وعوامل ضعف القيم لبلد استعمره الأجانب عن بُعد ويتدخلون في كل قراراته وتوحُش رجال الأعمال لتحقيق المكاسب والأرباح من دم الشعب مستندين إلى زواجهم من السلطة ، ودون رادعٍ أو رعاية للظروف الاجتماعية .

وإفتقد الناس خاصة الشباب رباطهم بوطنهم الطارد لهم لكل الأسباب السابقة وغيرها – وأصبح ليس أمامهم غير الهجرة غير المشروعة ليموتوا غرقى فى البحار والمحيطات فى رحلة موت كانوا يرجُون منها تحصيل رزقهم بعيداً عن وطنهم الذى فقدوا فيه ثرواتهم وافتقدوا القدوة الحسنة ولم يُوفر لهم العيش والمسكن والحياة الكريمة ، وافتقدوا الأمل فى أى إصلاح لأحوالهم مما أدى إلى ضعف القيم والانتماء لدى الشباب خاصة ولدى عامة الناس من غير رجال السلطة والأعمال .

التوصيات

فـى شـأن التوصـيات التـى نراهـا لعـلاج أسـباب ضـعف القـيم والإنتماء فى مصــر.

يـرى كـل المثقفـون والأسـاتذة المصـريين المهتمـين بشـأن البلـد وأحـوال الشـعب ومـا وصـلت إليـه مـن سـوء فـى كـل جوانـب الحيـاة تقريباً – أن ذلـك يرجـع إلـى عدم وجـود حيـاة ديمقراطيـة وأن أفضـل الوسـائل السياسـية لضـمان الحيـاة الديمقراطيـة هـى الأخـذ بالنظـام البرلمانى دون الرئاسى وذلك يقتضى ما يلى :

١- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد يأخذ بالنظام البرلمـانى فـى مجـال العمـل السياسـى والتنفيـذى يُمـارس فيـه النـُـواب المُنتخبون مـن الشعب سـلطاتهم فـى التشـريع والرقابـة الفعليـة علـى أداء السـلطة التنفيذية ، ويؤكد استقلال السلطات عملاً وليس قولاً .

ويأخـذ فـى المجـال الإقتصـادى بنظـام الإقتصـاد الموجـه لوضـع رقابة حكوميـة فعلية على أداء رجال الأعمال فى مجالات عملهم بما يُحقق الصـالح العـام للشعب ويُراعى البُعد الإجتماعى .

٢- اسـتقلال السـلطات التـى تتـولى قيـادة المؤسسـة الدينيـة وألا تعمـــل هـذه القيـادات فـي تطويـع نصـوص القـرآن والسُـنة الفعليـة والقوليـة لأغـراض سياسـية وأن تلتـزم فقط بـالنص القرآنـى ومـا هـو مؤكد من سُنة فعلية وقولية عن رواة ثقــاة وما توصل إليه الفقهاء من أقوال وأفعال مؤكـــدة للرسول ^ .

٣- وقف بيع شركات قطاع الأعمال العام وكذلك شركات القطـاع العـام والبنـوك حتـى للمصـريين ويُحظـر مطلقـاً البيـع بصـفة نهائيـة حرصـاً علـى إقتصـاد البلاد وثرواتهـا التـى حققهـا الشـعب بكفـاح علـى مر قرون مضت .

ووقف تسـريح عمال الشركات لبدعـــة المعاش المُبكر كواحـــد من أسباب الخصخصة .

٤- اختيـار القيـادات للعمـل السياسـي والتنفيـذى مـن أهـل الخبـرة والكفـاءة والنزاهـــة ولـيس أهـل الثقـة وتجاربنـــا مـع أهـل الثقـــة عـديمى الكفـــاءة والخبـرة والنزاهـة أدت إلـى انهيـارات فـى كـل المجالات ولا تزال الإنهيارت مستمرة .

٥- وقف الإقراض من البنوك إلا فى مجال الاستثمار الحقيقى لا الوهمـــى وبضمانات كفيلة لسداد القروض ومستلزماتها .

٦- وقف بيع الأراضي بأسعار رمزية لرجال الأعمال سواء فى مجال الإستثمار العقارى أو الزراعى وأن يقتصر ذلك على الحالات التى ستُحقق عائداً للشعب وليس للمستثمر فقط .

٧-تنفيذ خطط خمسية للتنمية البشرية .

٨- تنفيذ خطط خمسية للتنمية الإقتصادية والإقتداء فى ذلك بما يُناسبنا من نظم وخطط وإندونيسيا والهند وماليزيا .

٩- توفير الاعتمادات اللازمة للنهوض بالتعليم فى كــافة مراحله وتوفير المرتبات

التـى تكفُل للمعلم حياة كريمة ليؤدى عمله المقدس فـى تربية الأجيال بأمـــانة وإخلاص .

١٠- تـوفير الإعتمادات اللازمة للصحة ورعاية المرضى فى المستشفيات الحكومية بتوفير الأدوية والأجهزة الطبية الحديثة والعمل على كفالة مرتبات الأطباء ومعاونيهم وأساتذة الطب لتكون كافية لمواجهة متطلبات الحيـاة لضمان إستقراراهم فى عملهم وتأديتهم له بإخلاص .

١١- توفير المبالغ اللازمة للبحث العلمى .

١٢- توفير المبالغ اللازمة للأساتذة فى الجامعات التى تتناسب مع ما يبذلونـه من جُهد وكذلك القائمين على البحث العلمى فى مختلف المجالات .

١٣- القضاء على التفاوت الضخم فى مجال المرتبات والعمــل على تقريب المسافات بين الدخول حفاظاً على السلام الإجتماعى .

١٤ – العمل على توفير المواد التموينية بأسعار مناسبة والعمل على توفير رغيف الخبز الغذاء الأساسى حتى الآن للشعب .

١٥- تـوفير الرقابة الصحية والتموينيـة علـى المـواد الغذائية المعروضة فى الأسواق .

١٦- وقف خصخصة التأمين الصحي ووقف خصخصة التأمينات لضـمان العـــلاج لكل المشتركين ولضمان المعاشات لمن أدوا خدمات للدولة كلٍ فى مجالـــه والعمل على زيادة هذه المعاشات بما يتناسب مع التضخم السنوى وبنسـبة مماثلة لتلك التـى تمنحها الحكومة للعاملين .

١٧- العمل على رقابة الأسعار رقابة فعلية لوقف جشع التجار لتحقيق العدالـة الاجتماعية .

١٨- تتولى الدولة الرقابة الفعلية وليست الشكلية على برامج المدارس والجامعات الأجنبية وضمان أن تتضمن برامجها التاريخ المصرى واللغة العربية والمواد الدينية والتربية الوطنية .

١٩- العمل الفورى على تغيير ثقافة الشرطة التى انقلبت من خدمة الشعب إلى الاعتداء عليه أحياناً حتى الموت . ووقف تدخل الشرطة فى العمل السياسى ليقتصر دورها كما هو منصوص عليه فى الدستور والقوانين والمُتبع فى كل بلاد العالم الأمن العام – الصحة العامة – السكينة العامة .

٢٠- العمل على توفير المساكن للخريجين ومحدودى الدخل بأسعار مناسبة ولتكن بسعر التكلفة ،ووقف بيع أراضى البناء بالمزاد العلنى الذى أدى إلى ارتفاعها واتجار رجال الأعمال بها على حساب الشعب .

٢١- وقف تزوير الانتخابات وعودة الإشراف على كل اللجان للقضاة .

٢٢- إتاحة حرية تشكيل الأحزاب فى ظل حياة سياسية ديمقراطية .

٢٣- إتاحة حرية إصدار الصحف .

٢٤- النظام البرلمانى يسمح بتداول السلطة دون قصرها على حزب واحد مدى الحياة .

٢٥- منح كل الفئات التى تتظاهر وتعتصم للمطالبة بحقوقها منحها هذه الحقوق حرصاً على استمرار الإنتاج والسلام الإجتماعى ووقف تصدى الشرطة لهم .

٢٦- الالتزام بنصوص الدستور وأعمالها فى الواقع وليس بالقول . والالتزام بالقوانين . وسيكفل ذلك الديمقراطية التى يُتيحها النظام البرلمانى .

٢٧- توفير معاشات الضمان الإجتماعى لمحدودى الدخل وكذلك المرضى والعاجزين عن العمل فهذا هو حق لهم كمواطنين .

٢٨ – إتباع سياسات متوازنة فى العلاقات الدولية .

٢٩- وقف إعداد الدولة والحزب للتوريث وهو مرفوض من كل الشعب .

والله ولى التوفيق

سيد حسب الله

٢٨ / ١٢ / ٢٠٠٨